

مساهمة المحاسبين الجنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسيل الأموال بالمصارف التجارية دراسة تطبيقية في مصرف الجمهورية

د. جميلة سعيد قمبر (*)

قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة صبراتة

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بعمليات غسيل الأموال والأساليب المستخدمة في مكافحتها، وكيفية مساهمة المحاسبين الجنائيين في تطوير أساليب مكافحة غسيل الأموال بالمصارف التجارية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم صياغة فرضية رئيسية للدراسة تنقسم إلى أربع فرضيات فرعية، كما تم إعداد استبانة وزعت على عينة

(*) Email: drjamilasaid@yahoo.com

من موظفي إدارتي التفتيش والمراجعة الداخلية بمصرف الجمهورية، واُختبرت الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية الخاصة بها باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج: منها إمكانية أن يساهم المحاسبين الجنائيون في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية، وذلك من خلال مساهمتهم في فحص المعاملات والسجلات، وعملية اتخاذ القرارات، وعملية اعداد التقارير بالإضافة إلى فحص ثقافة الشركة والحاكمة المؤسسية للمصارف التجارية، وأوصت الدراسة بعدة توصيات، منها قيام الجهات الرقابية على القطاع المصرفي، مثل مصرف ليبيا المركزي، وديوان المحاسبة بتطوير معرفة القطاع المصرفي بأهمية ودور المحاسبين الجنائيين في مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية من خلال إقامة ورش العمل والندوات والمؤتمرات العلمية حول هذا المجال المحاسبي المهم، والاستفادة من تجارب الدول العربية والدولية من خلال التعاقد مع محاسبين جنائيين عرب ودوليين لمكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية.

الكلمات المفتاحية: غسل الأموال - المحاسبون الجنائيون.

مقدمة

يحظ موضوع غسل الأموال باهتمام محلي ودولي كبير؛ وذلك لآثاره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السلبية على الدول. إذ تعد عمليات غسل الأموال من أهم الأنشطة الإجرامية التي تحقق عوائد عالية من أموال متولدة من مصادر غير مشروعة، مثل تجارة المخدرات وشتى أنواع الفساد المالي والاداري.

وتبقى البيئة المصرفية الموقع الأكثر استهدافاً لإنجاز أنشطة غسل الأموال؛ ويرجع ذلك إلى كون المصارف تقدم مختلف الخدمات المصرفية كعمليات الصرف والتحويل النقدي بواسطة

الصكوك والحوالات المالية وطاقات الائتمان، وعملية المقاصة، وإدارة المحافظ الاستثمارية، وتداول العملات والأسهم بالوسائل الإلكترونية، وتعتبر المصارف رأس الحربة لمحاربة غسل الأموال ومكافحتها، لحماية أنفسها من المخاطر المالية والمسؤولية القانونية⁽¹⁾.

الأمر الذي يوجب زيادة فعالية دور القطاع المصرفي في مكافحة هذه الأنشطة الإجرامية، ودعمه باستخدام العلوم والمهارات التي تساعده على ذلك، ويمكن أن يساهم المحاسبون الجنائيون بما يمتلكونه من علوم ومهارات في مكافحة المصارف لهذه الجريمة الخطيرة.

مشكلة البحث:

يستخدم مرتكبو جريمة غسل الأموال المصارف لإخفاء وتمويه أموالهم غير المشروعة من خلال القيام بعدة مراحل، واتباع أساليب معقدة، واستغلال التكنولوجيا المستخدمة في النظام المصرفي.

وتعاني العديد من المصارف في جميع دول العالم استغلالها في عمليات غسل الأموال، الأمر الذي يجعلها عرضة لمخاطر هذه العمليات وآثارها السلبية، والمصارف في ليبيا لن تكون بمنأى عن هذه الجريمة العالمية، فقد وردت عدة ملاحظات بخصوص غسل الأموال في تقارير ديوان المحاسبة لعدة سنوات على التوالي، وذلك كما يلي:

1. تنامي ظاهرة غسل الأموال بتهريبها للخارج من خلال التوريدات الوهمية.⁽²⁾
2. إهمال المصرف المركزي لاختصاصاته الأصلية بقانون تنظيمه وعلى الأخص دوره وإجراءاته في معالجة الأزمة المرتبطة بمكافحة غسل الأموال ومنع تهريبها للخارج.⁽³⁾
3. مخالفة بعض المصارف للقوانين واللوائح الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي بشأن ضرورة التقيد بوضع سياسات واضحة المعالم من قبل مجلس الإدارة، وذلك وفقاً لما ينص عليه

قانون غسل الأموال ودليل الحوكمة في دائرة سياسة الائتمان، الاستثمار، المخاطر، والالتزام بالمخصصات ومكافحة غسل الأموال⁽⁴⁾.

وقد اعتمدت المفوضية الأوروبية قائمتها الجديدة للدول المتسببة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب في 2019/2/13م والتي تضم 23 دولة منها ليبيا حيث تعاني هذه الدول قصوراً استراتيجياً في أطرها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب حسب الجهاز التنفيذي الأوروبي، وهذا ما يحتم ضرورة زيادة فعالية الأساليب الحالية لمكافحة غسل الأموال في المصارف الليبية، ويستلزم دعم هذه المصارف في دورها لمكافحة هذه الجريمة الخطيرة، وذلك لا يتم إلا من خلال بذل كافة الجهود واتباع جميع الطرق الحديثة والمتطورة لمواجهتها، وعليه تكمن مشكلة البحث في تسليط الضوء على مساهمة المحاسبين الجنائيين في تطوير فعالية أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية، خصوصاً، وأن دولاً عديدة عربية وأجنبية أصبح لها تجارب ناجحة في هذا المجال المحاسبي المهم، وأصبح بإمكان أي مصرف التعاقد مع محاسبين جنائيين أو لإجراء دورات تدريبية في مهارات وعلوم المحاسبة الجنائية إذا رأت الإدارات المصرفية ذات العلاقة بالعمل الرقابي مثل إدارتي المراجعة الداخلية والتفتيش أن ذلك يمكن أن يساهم في تطوير هذه الأساليب، وعليه يتركز سؤال المشكلة الأساسي في السؤال التالي:

- هل يساهم المحاسبون الجنائيون في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية؟

فرضيات الدراسة

تنص الفرضية الرئيسية للدراسة على ما يلي:

يمكن أن يساهم المحاسبون الجنائيون في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسيل الأموال بالمصارف التجارية.

وتنقسم إلى أربع فرضيات فرعية على النحو التالي:

- يساهم فحص المعاملات والسجلات من قبل محاسبين جنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسيل الأموال بالمصارف التجارية.
- يساهم فحص عملية اتخاذ القرارات من قبل محاسبين جنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسيل الأموال بالمصارف التجارية.
- يساهم فحص إعداد التقارير من قبل محاسبين جنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسيل الأموال بالمصارف التجارية.
- يساهم فحص ثقافة الشركة والحاكمة المؤسسية من قبل محاسبين جنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسيل الأموال بالمصارف التجارية.

أهمية الدراسة:

1. الأهمية العلمية: تظهر أهمية هذه الدراسة في ضرورة التقريب بين التطور العلمي وأساليب مكافحة عمليات غسيل الأموال في المصارف، حيث أصبحت هذه المصارف تعمل في بيئة تتسم بالتغيرات والتطورات التكنولوجية السريعة، وأدت هذه التطورات والتغيرات إلى تفاقم وزيادة حدة عمليات غسيل الأموال، الأمر الذي يتطلب من المصارف ضرورة تطوير وتنسيق جهودها وأنشطتها بهدف مكافحة هذه العمليات، وما ينجم عنها من آثار اقتصادية

وخيمة، وستساهم هذه الدراسة في ذلك من خلال البحث في أحدث العلوم المحاسبية، وهي المحاسبة الجنائية باعتبارها أهم العلوم المستخدمة في التحري والتحقيق للكشف والوقاية من أساليب الفساد المالي والإداري من أجل تطوير فعالية أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية.

2. **الأهمية العملية:** إن الاستفادة من المحاسبين الجنائيين في تطوير فعالية أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال يساعد المصارف الليبية في مواجهة هذه الجريمة الخطيرة، والحد من آثارها في ضوء الاتجاهات الحديثة للمحاسبة، ومن ثم تعزيز جهود هذه المصارف في ظل تزايد حدة هذه العمليات الإجرامية.

أهداف الدراسة

1. تسليط الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بعمليات غسل الأموال والأساليب المستخدمة في مكافحتها.
2. توضيح كيفية مساهمة المحاسبين الجنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية.
3. تقديم نتائج وتوصيات تساهم في بيان أهمية مساهمة المحاسبين الجنائيين في مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية.

الدراسات السابقة

وفيما يلي استعراض لبعض الدراسات التي تناولت موضوع غسل الأموال:

- دراسة⁽⁵⁾ (شاهين، 2009):

هدفت الدراسة إلى بلورة إطار نظري يضم المفردات الأساسية الأكثر أهمية للاستراتيجيات المصرفية لعمليات غسل الأموال، وطبيعة العلاقة بين هذه الإستراتيجيات وتطوير غسل الأموال.

وتوصلت الدراسة إلى أن عمليات غسل الأموال تمثل مصدر خطر على الثقة في النظام المالي ومؤسساته المختلفة، بالإضافة إلى المخاطر التي تلحق بالأسواق المالية، ما يتطلب وجود درجة عالية من الشفافية وتحقيق فرضية كفاءة السوق المالي بدرجة عالية. وأوصت الدراسة بالعمل على دعم الجهود الدولية في مجال محاربة هذه الجريمة خاصة في مجال التعاون بين الخبراء الدوليين وعقد المزيد من المؤتمرات والندوات لاتخاذ توصيات مناسبة بشأنها.

- دراسة⁽⁶⁾ (جميل، 2012)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه المحاسبة الجنائية في كشف ومنع عمليات غسل الأموال من خلال التعرف على المهارات التي يمتاز بها المحاسب الجنائي، فضلاً عن المؤهلات العلمية والمهنية التي يتمتع بها.

ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة أن هناك اختلافاً من حيث نطاق العمل بين كل من المراجع الخارجي والمحاسب القضائي فيما يتعلق بالمؤهلات الخاصة بكل منهم بالإضافة إلى الدور الهام للمحاسبين الجنائيين في مكافحة عمليات غسل الأموال، من خلال امتلاك مهارات التحقيق ومهارات التقصي ومهارات الخبرة المحاسبية وإعداد الخطط اللازمة ورصد التحركات المالية التي تكون موضع شك.

وأوصت الدراسة عدة توصيات: منها إعداد برامج تدريبية مستمرة لموظفي المصارف على الأساليب التي يمكن أن تساعد في اكتشاف عمليات غسل الأموال، والتي يلعب المحاسب الجنائي الدور الفعال في هذه البرامج التدريبية.

- دراسة⁽⁷⁾ (الدوغجي، 2012)

وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الاجهزة الرقابية في العراق في مجال غسل الأموال عند قيامها بالرقابة ومراجعة البيانات المالية واكتشاف والتقارير عن المعاملات المشبوهة.

ولعل من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن دور مراجعي أجهزة الرقابة الخارجية بشأن مكافحة جريمة غسيل الأموال، يتمثل في اكتشاف الجريمة والتقارير عن الأنشطة والمعاملات المشبوهة، وفقاً لمتطلبات القانون والمعايير المهنية. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير برامج المراجعة عند دراسة نظام الرقابة الداخلية، للتأكد من التزام منظمات الأعمال بتطوير أنظمتها للرقابة الداخلية وتفعيلها للكشف عن الأنشطة المشبوهة والتقارير عنها.

- دراسة⁽⁸⁾ (الكبيجي، 2015)

وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام أعضاء لجان المراجعة في المصارف العاملة في فلسطين بتطبيق المهام والمسؤوليات المنصوص عليها في التعليمات واللوائح لممارسة دورها في مكافحة عمليات غسيل الأموال، ومدى تمتع هذه اللجان بالصلاحيات اللازمة التي تؤهلها لذلك.

وأظهرت نتائج الدراسة أن لجان المراجعة تلتزم بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة لها، وتتمتع بالصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في مكافحة عمليات غسيل الأموال. وأوصت الدراسة بعدة توصيات: منها أن يكون هناك ميثاق للجنة المراجعة يتضمن بصورة ملزمة وواضحة المهام والمسؤوليات والصلاحيات بحيث تكون مصدر قوة وسلطة لأعضاء اللجنة لممارسة دورها بفاعلية في المؤسسات.

- دراسة⁽⁹⁾ (أمين، 2018)

وهدفت الدراسة إلى بيان مدى الاستفادة من تقنيات المحاسبة الجنائية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال وتهريبها في البيئة العراقية، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج أن للمحاسبة الجنائية مجموعة من التقنيات تساعد في جمع المعلومات، وتوصيل النتائج للجهات المعنية بهدف الحد من الآثار المترتبة على غسيل الأموال والحد من تهريبها، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة ضرورة قيام المصارف بتطبيق تقنيات المحاسبة لما لها من دور في القضاء على ظاهرة غسيل الأموال والتي تؤثر على اقتصاد البلد، وإدخال موظفيها في دورات لزيادة الخبرة حول أساليب كشف غسيل الأموال للحد من هذه الظاهرة.

- دراسة⁽¹⁰⁾ (غلاء، 2018)

هدفت الدراسة إلى بيان مدى إدراك العاملين في المصارف التجارية بمنطقة الجفرة في ليبيا بظاهرة غسيل الأموال، ودور الإفصاح المحاسبي في الحد من هذه الظاهرة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج: منها نقص التدريب في المصارف التجارية محل الدراسة على أساليب عمليات غسيل الأموال وقلة المعرفة بالمعايير المحاسبية الدولية ومعايير لجنة بازل بشأن غسيل الأموال. وأوصت الدراسة بعدة توصيات: منها العمل على تدريب العاملين بالمصارف محل الدراسة على الإلمام بأساليب غسيل الأموال بشكل مستمر، ومواكبة التطورات التي تحدث في هذا الشأن، بالإضافة إلى تعريف هؤلاء العاملين بالمعايير المحاسبية الدولية، ومعايير لجنة بازل المتعلقة بالإفصاح عن ظاهرة غسيل الأموال.

خصوصية الدراسة الحالية:

يمكن إبراز خصوصية هذه الدراسة في النقاط التالية:

1. دمجت بين موضوعي غسل الأموال والمحاسبة الجنائية من خلال تسليط الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بعمليات غسل الأموال والأساليب المستخدمة في مكافحتها، وتوضيح كيفية مساهمة المحاسبين الجنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية.
2. أُجريت الدراسة الميدانية في إدارتي التفتيش والمراجعة الداخلية بمصرف الجمهورية في مدينة طرابلس التي تتميز بكبر حجم الأعمال والمعاملات المالية، والمصرفية فيها باعتبارها العاصمة الليبية.

ماهية غسل الأموال:

تعد جرائم غسل الأموال أخطر جرائم العصر الحالي التي تهدد النمو الاقتصادي للبلدان باعتبارها من الجرائم الاقتصادية الحديثة التي ترتبط بالجريمة المنظمة، ولها تأثيرات سلبية خصوصاً في الدورة الاقتصادية لأي بلد، وهي امتحان لقدرة القواعد القانونية على تحقيق فعالية في مواجهة الأنشطة الإجرامية ومكافحة أنماطها المستجدة، فضلاً عن كونها تلوث المجتمع من خلال استخدامها للمؤسسات المالية والمصرفية وغيرها من المؤسسات⁽¹¹⁾.

ويعرف غسل الأموال بأنه عملية إخفاء أو تمويه المصادر غير المشروعة للأموال المنقولة وغير المنقولة المتأتية من ارتكاب الجرائم المنظمة لتجارة المخدرات وتدريب الأشخاص على الأسلحة والتهرب الضريبي وتزوير النقود وتجارة الرقيق والبغاء واختلاس المال العام... الخ، ومن ثم العمل على إدخال هذه الأموال في نطاق الدورة الاقتصادية الشرعية وصولاً إلى تداولها بصورة طبيعية في غير زمان ومكان⁽¹²⁾.

وقد قامت مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) وهي عبارة عن جهاز حكومي متعدد الجنسيات تأسس في عام 1989م من قبل مجموعة الدول الصناعية السبع، ويقع مقرها في

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس، وتهدف إلى تعزيز العمل الدولي المشترك لمكافحة غسيل الأموال بوضع التعريف العملي التالي لغسيل الأموال:

• تحويل أو نقل الممتلكات مع العلم أن مصدرها مخالفة جنائية، لغرض إخفاء أو تمويه أصلها غير الشرعي أو لمساعدة أي شخص متورط في ارتكاب الجريمة في تجنب العواقب القانونية لهذه الأعمال.

• إخفاء أو تمويه الطبيعة والمصدر والموقع والتصرف والحركة والحقوق الحقيقية فيما يتعلق بملكية ممتلكات، مع العلم أن مصدرها مخالفة جنائية.

• حيازة أو امتلاك أو استخدام الممتلكات، مع العلم أن مصدرها مخالفة جنائية.

ويمكن القول بأن غسيل الأموال هو عملية إخفاء وجود العائدات المحققة من النشاط الإجرامي أو مصدرها غير المشروع، والتمويه اللاحق لتلك العائدات لجعلها تبدو شرعية، وهو محاولة لإخفاء أو تمويه هوية العائدات التي يتم الحصول عليها بطريقة غير قانونية، بحيث يبدو أنها جاءت من مصادر مشروعة.

مراحل عملية غسيل الأموال:

تتضمن عملية غسيل الأموال عدة مراحل تتمثل فيما يلي⁽¹³⁾:

1. **التوظيف:** هو توظيف الأموال غير المشروعة في صورة إيداعات بالمصارف أو المؤسسات المالية أو شراء أسهم أو عقارات أو شراء مؤسسة مالية أو تجارية أو غيرها.
2. **التمويه:** هو خلق مجموعة معقدة من العمليات المالية بغرض تضليل أي محاولة للكشف عن المصدر الحقيقي للأموال مثل القيام بعدد من التحويلات من خلال حسابات متعددة في عدة مصارف في دول مختلفة.

3. **الدمج:** تشكل المرحلة الأخيرة من سلسلة عمليات غسل الأموال، وهي الأكثر علانية بحيث تتمثل في دمج الأموال المغسولة في الدورة الاقتصادية، وإضفاء الشرعية عليها، وإكسابها المظهر القانوني السليم.

خصائص جريمة غسل الأموال

تتميز عمليات غسل الأموال بعدة خصائص يمكن تلخيصها كما يلي:

1. **جريمة غسل الأموال جريمة عالمية:** بعد التقدم الهائل في ثورة الاتصالات واستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في العمليات المصرفية أصبحت جرائم غسل الأموال جرائم عالمية، تتعدى حدود الدولة الواحدة⁽¹⁴⁾.

كما أن الاتفاقيات الدولية وما يرافقها من إزالة العوائق الجمركية واستخدام التجارة الإلكترونية وشيوع المناطق الحرة وعمليات الخصخصة كان له الأثر السلبي في تنشيط عمليات غسل الأموال، خصوصاً، وأن كثيراً من التشريعات في بعض الدول تفتح المجال لتنامي عمليات غسل الأموال، من خلال تسهيل إمكانية إنشاء الشركات الوهمية والتحويلات الإلكترونية، واستخدام بطاقات الصرف الآلي⁽¹⁵⁾.

2. **جريمة غسل الأموال جريمة منظمة:** إن من أهم سمات هذه الجريمة أنها جريمة منظمة، وهي تفرض تعدد الجناة ووحدة الجريمة مادياً ومعنوياً، بحيث يساهم كل منهم بعنصر أو أكثر من العناصر المؤثرة في الجريمة، وإذا ما أدركنا أن المصدر الأساسي لعمليات غسل الأموال يأتي من المخدرات نجد وصف جرائم غسل الأموال بالجرائم المنظمة أمر بديهي وواقعي⁽¹⁶⁾.

3. **استخدام التقنية في جريمة غسل الأموال:** إن الثورة التكنولوجية الحديثة في مجال الاتصالات والعمليات المصرفية ساهمت إلى حد كبير في تفاقم مشكلة غسل الأموال، فقد

أصبحت العمليات التي تتم عبر الإنترنت والهاتف والنقل والتحويلات الإلكترونية هي السمة الغالبة، ومن هنا تطورت وسائل إخفاء عمليات غسل الأموال، خصوصاً إذا ما أدرنا أن عمليات غسل الأموال تتم من خلال شبكات دولية تمتاز بالتخطيط المحكم⁽¹⁷⁾.

4. ارتباط جريمة غسل الأموال بالإنفتاح والتحرر الاقتصادي: ترتبط عمليات غسل الأموال بعلاقة طردية مع عمليات التحرر الاقتصادي ونمو القطاع الخاص، حيث ذكر البنك الدولي في تقريره عام 1996 أن نمو القطاع الخاص يزداد معه احتمال فتح طرق جديدة للإجراء الخاص وما يؤدي إليه من غسل الأموال⁽¹⁸⁾.

5. سرعة الانتشار الجغرافي في ظل العولمة: إن ظاهرة غسل الأموال هي ظاهرة عالمية عابرة للقارات، فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة العولمة والمعلوماتية، وقد انعكست ظاهرة العولمة على هذه العمليات مثل عولمة اقتصاديات الدول وتحرير التجارة الدولية، وسقوط الحواجز بين الدول، وانتشار المعلوماتية وانتشار شبكة الانترنت والفضائيات حيث أصبح العالم كله قرية كوكبية صغيرة، وأصبح لا أهمية للحواجز ولا للمسافات بين الدول، كل هذه العوامل جعلت عمليات غسل الأموال تتم بصورة أكبر وأيسر ومثلت عاملاً هاماً من عوامل ظهورها⁽¹⁹⁾.

أساليب غسل الأموال في القطاع المصرفي

يكون المصرف طرفاً ضرورياً في عمليات غسل الأموال، ويتم ذلك كما يلي:

1. الإيداع والتحويل عن طريق المصارف: بأن يقوم تاجر المخدرات أو مرتكب أي جريمة خطيرة أخرى بإيداع الأموال المتحصلة من هذه الجرائم في أحد الحسابات المصرفية أو عدة حسابات مصرفية في مصارف مختلفة وبلدان مختلفة، ثم يقوم بتحويلها فيما بعد إلى حسابات أخرى، وبذلك يكون المصرف قد قام بعملية غسل الأموال، وتظهر الأموال بمظهر

مشروع، وهنا قد يتواطأ بعض موظفي المصرف مع الجاني، وهذه الطريقة هي الأكثر شيوعاً⁽²⁰⁾.

2. إعادة الإقراض: ويقوم مرتكب نشاط غسل الأموال بإيداع الأموال الممتأتية من مصدر غير مشروع في أحد المصارف الموجودة في بلد تتعدم فيها الرقابة على المصارف أوتضعف، ويتسم نظامها المصرفي والمالي بعدم التعقيد وسهولة تأسيس الشركات وتوافر التكنولوجيا الحديثة والسريعة باستخدام الحاسب بتقنيات عالية، ثم يقوم الجاني بطلب قرض من مصرف محلي في بلد آخر بضمان الأموال الفذرة المودعة في المصرف الأول، وبالتالي يحصل من القرض على أموال نظيفة، ثم يقوم بشراء ممتلكات بهذه الأموال النظيفة التي حصل عليها بضمان الأموال الفذرة لتظهر في صورة مشروعة تماماً⁽²¹⁾.

3. بطاقات الصراف الآلي (ATM): وتعرف ببطاقات الائتمان والتي يتم صرف الأموال من المصارف بواسطتها من خلال أجهزة الصرف الآلية الخاصة بالمصارف، والمنتشرة على مستوى العالم، فمعظم المصارف حالياً تصدر بطاقات الصرف من أي فرع من فروعها في العالم، وغاسل الأموال في هذه الحالة يقوم بصرف المال من أية الآلة صرف في بلد أجنبي، ثم يقوم الفرع الذي صرف من الآلة بطلب تحويل المال إليه من فرعه مصدر البطاقة، فيقوم الأخير بالتحويل تلقائياً⁽²²⁾.

4. الخدمات البنكية الإلكترونية: تعتبر عملية غسل الأموال بواسطة شبكة الانترنت من أحدث طرق غسل الأموال المشبوهة وأيسرها في التعامل مع المصارف، حيث يستطيع غاسل الأموال الدخول إلى شبكة حسابات وأنشطة مالية ومصرفية مع أية جهة أو مؤسسة كقناة لأداء العمليات المختلفة مثل تحويل الأموال ودفق الفواتير، وهذه العمليات تنطوي على

صعوبة كبيرة في التحقق من الهوية الحقيقية للشخص المنفذ للعمليات المالية إضافة إلى انعدام أية آثار يمكن مراجعتها وتدقيقها⁽²³⁾.

5. استخدام خطابات الضمان والاعتمادات المستندية وغيرها من وسائل التمويل التجاري لنقل الأموال بين الدول.

6. معاملات الاستثمار: شراء أوراق مالية (أسهم وسندات) والاحتفاظ بها لدى المصارف.

مساهمة المحاسبين الجنائيين في تطوير فعالية أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال في المصارف:

يمكن تعريف المحاسبة الجنائية بأنها جمع لمهارات مختلفة في عدة مجالات منها المحاسبة والقانون وعلم النفس بمختلف فروعها وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، لتحقيق عدة أهداف، أهمها المساعدة في مكافحة الغش ومقاضاته، وتقييم الأعمال، والحكم في حالات الإهمال المهني من قبل المحاسبين القانونيين، وتقديم شهادة خبير للمحاكم⁽²⁴⁾.

و لمكافحة جرائم غسل الأموال يتم تتبع مصادر التمويل من الأفعال الإجرامية، وأحد الطرق المتبعة في ذلك يتضمن تتبع مسار الأموال من خلال وضع سيناريوهات من أين أتت الأموال؟ وما هي الجرائم التي تمتوجعات منها هذه الأموال، وتتبع مسار الأموال هو جزء من المحاسبة الجنائية⁽²⁵⁾.

وبناءً على ذلك يمكن أن تساهم المحاسبة الجنائية في تطوير فعالية أساليب مكافحة لعمليات وجرائم غسل الأموال الآتفة الذكر؛ لأنها تمثل إطاراً متكاملًا للمحاسبة والقانون وعلم النفس وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وغيرها من العلوم ذات العلاقة، وتقدم طرقاً أكثر عمقاً، وتعمل على إعداد محاسب جنائي قادر؛ لكي يكون خبيراً وفاحصاً ومستشاراً فعالاً يقوم

بإجراء تحقيقات على أقصى دقة وشمولاً وعمقاً يمكن الاستفادة منها في مكافحة عمليات غسل الأموال.

آلية إجراء تحقيقات المحاسبة الجنائية الخاصة بعمليات غسل الأموال: عندما تحدث جرائم غسل الأموال أوتكون الأساليب الرقابية ضعيفة ومن الممكن اختراقها لابد من التعاقد مع محاسبين جنائيين لديهم معرفة أساسية بأساليب مكافحة غسل الأموال، من أجل القيام بالتحقيقات وفحص الالتزام ومراجعة الأساليب الرقابية، وهذه التحقيقات يمكن أن تكون داخلية أو خارجية⁽²⁶⁾.

وفيإطار هذه التحقيقات التي تكون رد فعل لاحتمالية حدوث عمليات غسل أموال فإن القائمين بهذه التحقيقات بحاجة إلى ما يلي⁽²⁷⁾:

1. إجراء المقابلات مع الموظفين.
2. مراجعة الوثائق.
3. اعداد تقرير عن الوقائع، وتقديم المشورة القانونية إلى المصرف.
4. التعامل مع المدعي العام.

وتم إعداد شرح ملخص للنقاط السابقة، وذلك كما يلي:

1. **إجراء المقابلات مع الموظفين:** إن النقطة الأساسية لأي تحقيق تتمثل في المقابلات التي تجرى مع الموظفين، وقاعدة العامة أنه قبل إجراء المقابلات مع الموظفين الذين يتمتعون بقدر من الأهمية يكون من المفيد أن يكون على دراية بالوقائع عن طريق اجراء مقابلات مع موظفين أقل أهمية، وعن طريق مراجعة الوثائق، والرجوع إلى الوثائق ذات الصلة يمكن أن تساعد الموظفين على تذكر الأحداث، كما يمكن معرفة إذا ما كان الموظفون يقولون الحقيقة أم لا.

ومن المفيد إجراء المقابلات بأقل قدر ممكن من النزاعات، كما يجب أن تستخدم الأسئلة العامة عن الموضوع والأسئلة المفتوحة في بداية المقابلة، وتوَجَّل الأسئلة التي تركز على النزاع إلى مرحلة متقدمة، وكذلك الأسئلة المتعلقة بالفحص والبحث والتحقيق إلى بعض الوقت، ولا يجب اقحام الآراء الشخصية للمحقق في المقابلة أو اقتراح نظرية أو مجموعة من الوقائع على الموظف لأن ذلك قد يتعارف مع التوصل إلى ما حدث بالفعل.

2. مراجعة الوثائق: إن المصارف تحتفظ ببطاقات التوقيع التي يتم الحصول عليها عند فتح الحساب، بالإضافة إلى كشوف الحساب وبطاقات الودائع والصكوك وبنود السحب ومذكرات الائتمان والرصيد الدائن، كما تحتفظ المصارف بسجلات خاصة بالقروض وصكوك الصرافة والصكوك المعتمدة والصكوك السياحية والحوالات المالية، كما تقوم المصارف بتغيير العملات وصرف صكوك الاطراف الاخرى، والقيام بالتحويلات البرقية مثلما تفعل معظم الكيانات العاملة في مجال الخدمات المالية بالإضافة إلى ذلك تقوم المصارف بحفظ صناديق الودائع الامنة وإصدار بطاقات الائتمان، وفي أي تحقيق يتعلق بعملية غسل الأموال يجب فحص تلك الوثائق فحصاً شاملاً في حدود الاطار الزمني للنشاط المشكوك فيه، بالإضافة إلى فحصها لعدة شهور قبل وبعد الشك في القيام بعمليات غسل الأموال، ويجب التأكد من سلامة وأكتمال الوثائق الاصلية، مع وجود نظام مناسب لتنظيم وحفظ وعد وتأمين ونسخ الوثائق، بالإضافة إلى إنشاء دليل تفصيلي خاص عند جمع الوثائق.

3. تقرير التحقيق: إن كتابة التقرير هي النتيجة المنطقية للقيام بتحقيق شامل، ويمكن أن يقدم التقرير الخطي وقائع تفصيلية ومشورة قانونية، علاوة على كونه دليل على إجراء التحقيق، كما يتعين معرفة عدد نسخ التقرير، وقائمة بالاشخاص الذين يحصلون على نسخ من هذا

التقرير، وإذا ما كان هناك حاجة إلى مراعاة السرية يتم استعادة جميع نسخ التقرير، والاحتفاظ بها في ملف مستقل مع مراعاة أفضل مستويات الحماية.

4. التعامل مع النائب العام: عند وجود ضرورة لابد من الاتصال بالنائب العام في أسرع وقت ممكن، ذلك أن التعاون في هذه المجالات من شأنه إقامة علاقة عمل جيدة مع النائب العام، ومن جانب آخر فإنه بناءً على الحقائق والأدلة المتوفرة أمام النائب العام فقد يكون التعاون هو أفضل خيار عملي للشركة.

المحاسبون الجنائيون وأساليب مكافحة عمليات غسل الأموال: ومن خلال التحقيقات السابقة يقوم المحاسبون الجنائيون بفحص أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال مع الأخذ بعين الاعتبار المجالات الخمس لمكافحة عمليات غسل الأموال والتي تتضمن السياسات والإجراءات والتزام العميل وإعداد التقارير وتدريب الموظفين وتقييم ثقافة الشركة، وذلك كما يلي (28):

1. فحص المعاملات والسجلات: حيث يتم اختبار وفحص المعاملات لأغراض التأكد من عدة نقاط في مجالات بيئة الرقابة.

- إجراءات فتح الحساب: التأكد من أنه تم الحصول على الوثائق المطلوبة.
 - الإجراءات الاستثنائية: الإجراءات والسياسات الخاصة بقفل الحسابات تتم الموافقة عليها من قبل الموظف المختص، مع توثيق الأسباب.
 - مراقبة المعاملات: تحديد أي أنشطة مشبوهة أو غير اعتيادية.
- وهذه المرحلة تحدد المجالات الخاصة بالالتزام العملاء ومتطلبات حفظ السجلات، ويمكن أن تشير إلى مدى ملاءمة تدريب الموظفين، وتوافقها مع السياسات والإجراءات الخاصة بالموظفين.

2. **فحص عملية اتخاذ القرارات:** إن عملية اتخاذ القرارات على وجه الخصوص تتم مراجعتها من عدة مستويات، بداية من إجراءات قبول العميل والتأكد من الالتزام بالقوانين، بالإضافة إلى التأكد من عمل الأقسام الأخرى مثل المراجعة الداخلية، ومحققو المحاسبة الجنائية في هذا المجال يقومون بوضع الحالات بناءً على النتائج المستخرجة من فحص العمليات مثل إجراءات قبول العميل والتغذية الراجعة للإدارة، إن فحص عملية اتخاذ القرارات يمكن أن يسلط الضوء على التزام العملاء والسياسات والإجراءات، ويمتد إلى حفظ السجلات والدفاتر أيضاً.
3. **فحص عملية إعداد التقارير:** إن عملية إعداد التقارير يمكن أن تركز على عدة جوانب مثل:

- تتبع تقدم تقارير العمليات والأنشطة غير الاعتيادية والمشتبه فيها والمعدة من قبل الموظفين، مع السجلات المؤيدة للنتائج ومبررات القبول والرفض.
 - من خلال تحليل وفحص التقارير والمقارنة بالمعدلات والنسب للشركات المماثلة ومعيار الصناعة للشركات التي لها نفس الحجم.
 - من خلال قياس عدد مرات إرسال التقارير إلى الجهات الرقابية الحكومية.
- كما يتم الأخذ بعين الاعتبار مدى الالتزام بمتطلبات حفظ السجلات وتدريب الموظفين.
4. **ثقافة الشركة والحاكمية المؤسسية الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال:** تأخذ بعين الاعتبار الثقافة السائدة في كامل الشركة ومدى جدية الشركة في اتباع الأساليب الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال، إن درجة الالتزام ستؤثر على نوعية البرامج التدريبية للموظفين وتنوع الطرق المستخدمة في فحص هذا المتغير، إن العينات المختارة من السجلات الخاصة ببرامج تدريب الموظفين يتم مراجعتها من حيث مدى تغطية البرامج التدريبية لموضوع غسل الأموال، ومدى تكرار هذه الدورات ومجالاتها، إن عينة الدفاتر التي

يتم فحصها يمكن أن تكتمل من خلال مناقشة الموظفين للتأكد من حضورهم للجلسات التدريبية وتقييم الموظفين للتدريب ورسائلهم الرئيسية، وفحص مدى ملاءمة مواضيع الدورات التدريبية، ومدى إدراك الموظفين لها، وتطور البرامج التدريبية. كما أن ثقافة الشركة يمكن أن تنعكس في القضايا المتعلقة بغسيل الأموال التي يركز عليها أعضاء مجلس الإدارة الرئيسون، مثلاً هل يتم مناقشة المواضيع الخاصة بغسيل الأموال في اجتماعات مجلس الإدارة، وهل تتخذ قرارات عند وجود نقاط ضعف؟

منهجية الدراسة:

في الإطار النظري من هذه الدراسة تم مراجعة الأدبيات ذات العلاقة بغسيل الأموال والمحاسبة الجنائية من أجل الاستفادة منها في موضوع الدراسة، في حين تضمن الجزء العملي للدراسة توزيع استبانات على عينة من موظفي إدارتي التفتيش والمراجعة الداخلية بمصرف الجمهورية بمدينة طرابلس لاستطلاع آرائهم حول مدى مساهمة المحاسبين الجنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية من خلال التعاقد مع هؤلاء المحاسبين للقيام بما يلي:

1. فحص المعاملات والسجلات.
 2. فحص عملية اتخاذ القرارات.
 3. فحص عملية إعداد التقارير الرقابية.
 4. فحص الثقافة السائدة والحاكمة المؤسسية بالمصرف.
- وخضعت الإجابات لأساليب التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS الإحصائي.

حدود الدراسة:

الحدود البشرية والمكانية: عينة من موظفي إدارتي التفتيش والمراجعة الداخلية بمصرف الجمهورية بمدينة طرابلس.

الحدود الزمانية: الفترة من 1 / 12 / 2018 – 30 / 6 / 2019 م.

محددات الدراسة:

تحدد الدراسة بمقدار صدق أداة الدراسة وتباتها ودرجة موضوعية استجابة أفراد عينة الدراسة.

المجتمع والعينة:

يتمثل مجتمع الدراسة في موظفي إدارتي التقنيش والمراجعة الداخلية بمصرف الجمهورية بمدينة طرابلس أثناء فترة الدراسة والبالغ عددهم 60 موظفاً، وقد تم توزيع عدد 40 استبانة على عينة عشوائية منهم، وكان عدد الاستبانات المستردة (25) استبانة، وخضعت جميع الاستبانات المستردة لتحليل الإحصائي أي بنسبة (62.5 %) من الاستبانات الموزعة، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (1): عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والمقبولة للتحليل

عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة	عدد الاستبانات المقبولة	نسبة الاستبانات المقبولة إلى الموزعة
40	25	25	62.5 %

اختبار صدق الدراسة:

تم إيجاد معامل المصدقية (ألفا كرونباخ) لردود عينة الدراسة عن أسئلة الاستبانة للتأكد من توفر الثبات الداخلي، في أداة القياس، والجدول التالي يعرض درجة مصداقية البيانات للجوانب الستة للدراسة كل على حدة بشكل إجمالي وذلك كما يلي:

جدول رقم (2): معامل الثبات والصدق الذاتي باستخدام معامل ألفا كرونباخ

ت	الفقرات	عدد الأسئلة	معامل كرونباخ ألفا لمدى التأهيل العلمي في تقنيات المحاسبة الجنائية
1	الأسئلة المتعلقة بفحص المعاملات والسجلات.	3	0.940
2	الأسئلة المتعلقة بفحص عملية اتخاذ القرارات.	4	0.784
3	الأسئلة المتعلقة بفحص عملية اعداد التقارير الرقابية.	3	0.885
4	الأسئلة المتعلقة بفحص الثقافة السائدة والحاكمية المؤسسية بالمصرف.	4	0.972
جميع الفقرات			0.931

في الجدول السابق تعكس أداة القياس ثباتا داخليا إذا كانت قيم معاملات كرونباخ ألفا تفوق القيمة المقبولة 0.600 ، ومن الجدول نلاحظ أن نتائج معاملات كرونباخ ألفا لفقرات الدراسة الأربعة تتجاوز القيمة المقبولة ما يعكس الثبات العالي لأداة الدراسة وإمكانية الاعتماد عليها.

الخصائص الديموغرافية والشخصية لعينة الدراسة:

تتمثل الخصائص الديموغرافية والشخصية لعينة الدراسة في العمر والجنس والمركز الوظيفي والمؤهل العلمي والعمل الحالي، وهي موضحة في الجدول رقم (3)، وذلك كما يلي:

جدول رقم (3): وصف توزيع عينة الدراسة وفق الخصائص الديموغرافية والشخصية

الخاصية	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
---------	-------	-----------	----------------

النسبة المئوية	التكرارات	الفئة	الخاصية
52%	13	بكالوريوس	المؤهل العلمي
12%	3	ماجستير	
-	-	دكتوراه	
36%	9	أخرى	
100%	25	المجموع	
32%	8	محاسبة	التخصص العلمي
4%	1	اقتصاد	
28%	7	إدارة أعمال	
24%	6	تمويل ومصارف	
12%	3	أخرى	
100%	25	المجموع	
4%	1	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
8%	2	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	
24%	6	من 10 إلى أقل من 15 سنوات	
16%	4	من 15 إلى أقل من 20 سنوات	
48%	12	20 سنة فأكثر	
100%	25	المجموع	
8%	2	قليل جدا	مدى الالمام بالمحاسبة الجنائية
28%	7	قليل	
36%	9	متوسط	
24%	6	كبير	
4%	1	كبير جدا	
100%	25	المجموع	
4%	1	قليل جدا	مساهمة التعاقد مع

النسبة المئوية	التكرارات	الفئة	الخاصية
8%	2	قليل	محاسبين جنائيين في
28%	7	متوسط	تطوير أساليب مكافحة
48%	12	كبير	غسيل الأموال
12%	3	كبير جدا	
100%	25	المجموع	

ومن بيانات الجدول السابق يمكننا توضيح الخصائص الشخصية والديموغرافية لعينة

الدراسة كالتالي :

1. **المؤهل العلمي:** توضح التكرارات والنسب المئوية أن ما نسبته 52 % من أفراد العينة هم من

حملة البكالوريوس، ما يشير إلى أن أغلب موظفي إدارات المصرف محل الدراسة هم من حملة هذه الشهادة، في حين يمثل حملة الماجستير نسبة 12%، ويمثل حملة المؤهلات العلمية الأخرى ما نسبته 36 % من عينة الدراسة.

2. **التخصص العلمي:** توضح التكرارات والنسب المئوية أن أفراد العينة محل الدراسة الذين

تخصصهم محاسبة بلغت نسبتهم المئوية 32 %، في حين بلغت النسبة المئوية لتخصص الاقتصاد 4%، أما تخصص الإدارة فيمثلون ما نسبته 28 % من عينة الدراسة وتخصص التمويل والمصارف يمثل نسبة 24 % وللتخصصات العلمية الأخرى بلغت نسبتها 12%، وهذا التنوع يمكن أن يكون مفيداً للدراسة.

3. **سنوات الخبرة:** توضح التكرارات والنسب المئوية أن معظم أفراد العينة لهم سنوات خبرة تزيد

عن 20 سنة وبنسبة مئوية 48 % ، في حين بلغت نسبة من لهم سنوات خبرة من 15 إلى أقل من 20 سنوات نسبة 16 % ، والذين لهم سنوات خبرة من 10 إلى أقل من 15 سنوات

نسبة 24 % ، وهذا يعكس أن معظم أفراد العينة لهم خبرة تزيد عن 10 سنوات الأمر الذي يمكن أن يفيد للدراسة .

4. مدى الالمام بالمحاسبة الجنائية: توضح التكرارات والنسب المئوية أن معظم أفراد العينة لهم الإلمام متوسط وكبير وكبير جداً بالمحاسبة الجنائية، وهذا مؤشر جيد، ويخدم أهداف الدراسة.
5. مساهمة التعاقد مع محاسبين جنائيين في مكافحة عمليات غسل الأموال: توضح التكرارات والنسب المئوية أن معظم أفراد العينة يرون أن التعاقد مع محاسبين جنائيين يساهم في مكافحة عمليات غسل الأموال بشكل متوسط وكبير وكبير جداً، وهذا مؤشر جيد، ويخدم أهداف الدراسة.

تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

اختبار التوزيع الطبيعي:

للتأكد من أن توزيع المتغيرات الخاصة بالفرضية الرئيسية التي تنص على "يساهم المحاسبون الجنائيون في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية" هو توزيع طبيعي، بما أن عدد مفردات العينة كل أقل من 50 مفردة تم استخدام اختبار شابيرو ويليك (Shapiro Wilk)، والجدول رقم (4) يوضح نتائج هذا الاختبار، وذلك كما يلي:

جدول رقم (4): نتائج اختبار شابيرو ويليك (Shapiro Wilk)

ت	الفقرات	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	قيمة sig
1	فحص المعاملات والسجلات.	0.797	25	0.000
2	فحص عملية اتخاذ القرارات.	0.891	25	0.012
3	فحص عملية إعداد التقارير الرقابية.	0.946	25	0.023

0.032	25	0.911	فحص الثقافة السائدة والحاكمة المؤسسية بالمصرف.	4
0.006		0.879	جميع الفقرات	

وتظهر نتائج الاختبار أن الفقرات الخاصة بالفرضية الرئيسية للدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي نظراً لأن قيم sig أقل من 0.05؛ ولذلك تم استخدام اختبار الإشارة للامعلمي (Sign Test) والذي يعتبر أحد بدائل اختبار (T) المعلمي لعينة واحدة، ويتم فيه اختبار ما إذا كان وسيط آراء أفراد العينة على كلفرضية من الفرضيات الفرعية والفرضية الرئيسية ككل يختلف إحصائياً عن وسيط المقياس المستخدم في استبانة الدراسة وهو (3) والتي تمثل درجة متوسطة من أجل معرفة مدى مساهمة المحاسبين الجنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال.

تحليل البيانات واختبار الفرضية الفرعية الأولى

الجدول رقم (6) يوضح نتائج التحليل الإحصائي واختبار الإشارة للفرضية الفرعية الأولى التي تنص على "يساهم فحص المعاملات والسجلات من قبل محاسبين جنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية" وذلك كما يلي:

جدول رقم (5): نتائج اختبار الإشارة للفرضية الفرعية الأولى

ت	الفقرات	عدد القيم الأقل من الوسيط	عدد القيم المساوية للوسيط	عدد القيم الأكبر من الوسيط	مستوى الدلالة لاختبار الإشارة	المتوسط الحسابي
1	التأكد من حصول المصرف على جميع الوثائق المطلوبة لفتح الحساب.	2	5	18	0.043	4.120
2	التأكد من أن الإجراءات والسياسات الخاصة بقفل الحسابات تتم الموافقة عليها من قبل	3	5	17	0.048	4.040

					الموظف المختص مع توثيق الأسباب.
4.240	0.042	18	6	1	3 تحديد أي أنشطة مشبوهة أو غير اعتيادية تتعلق بعمليات غسل الأموال.
4.133	0.015	يساهم فحص المعاملات والسجلات من قبل محاسبين جنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية.			

وتشير نتائج التحليل الواردة بالجدول رقم (5) للفرضية الفرعية الأولى للدراسة أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (sig) لاختبار الإشارة لكل فقرة على حدة واللفقرات ككل أقل من 0.05، وبذلك يمكن رفض الفرضية العدمية التي تنص على ((لا يساهم فحص المعاملات والسجلات من قبل محاسبين جنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية))، وقبول الفرضية البديلة، ويؤيد ذلك أن قيمة المتوسط الحسابي أعلى من 4، وهذا يدل على موافقة المبحوثين على أن فحص المعاملات والسجلات من قبل محاسبين جنائيين يساهم في تطوير أساليب مكافحة غسل الأموال.

تحليل البيانات واختبار الفرضية الفرعية الثانية

الجدول رقم (6) يوضح نتائج التحليل الإحصائي واختبار T للفرضية الفرعية الثانية التي تنص على "يساهم فحص عملية اتخاذ القرارات من قبل محاسبين جنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية) وذلك كما يلي:

جدول رقم (6) نتائج اختبار الإشارة للفرضية الفرعية الثانية

ت	الفقرات	عدد القيم الأقل من الوسيط	عدد القيم المساوية للوسيط	عدد القيم الأكبر من الوسيط	مستوى الدلالة لاختبار الإشارة	المتوسط الحسابي
4	التأكد من اتباع الإجراءات والالتزام بالقوانين ذات العلاقة بالقرار المتخذ.	-	5	20	0.004	4.160
5	متابعة عمال الوحدة الفرعية لمكافحة غسل الأموال	4	3	18	0.043	3.920

					إدارة المراجعة الداخلية وإدارة التفتيش.
3.960	0.015	19	4	2	6 التأكيد من وصول المعلومات الكافية والمناسبة للإدارة.
4.080	0.043	18	6	1	7 التأكيد من فعالية وسلامة القرار المتخذ.
4.030	0.004	يساهم فحص عملية اتخاذ القرارات من قبل محاسبين جنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية.			

وتشير نتائج التحليل الواردة بالجدول رقم (6) للفرضية الفرعية الأولى للدراسة إلى أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (sig) لاختبار الإشارة لكل فقرة على حدة وللقرارات ككل أقل من 0.05، وبذلك يمكن رفض الفرضية العدمية التي تنص على ((لا يساهم فحص عملية اتخاذ القرارات من قبل محاسبين جنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية))، وقبول الفرضية البديلة، ويؤيد ذلك أن قيمة المتوسط الحسابي أعلى من 4، وهذا يدل على موافقة المبحوثين على أن فحص عملية اتخاذ القرارات من قبل محاسبين جنائيين يساهم في تطوير أساليب مكافحة غسل الأموال.

تحليل البيانات واختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الجدول رقم (7) يوضح نتائج التحليل الإحصائي واختبار T للفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على "يساهم فحص عملية إعداد التقارير من قبل محاسبين جنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية" وذلك كما يلي:

جدول رقم (7): نتائج اختبار الإشارة للفرضية الفرعية الثالثة

ت	الفقرات	عدد القيم الأقل من الوسيط	عدد القيم المساوية للوسيط	عدد القيم الأكبر من الوسيط	مستوى الدلالة لاختبار الإشارة	المتوسط الحسابي
8	تتبع تقدم تقارير العمليات والأنشطة غير الاعتيادية المعدة	5	10	10	0.042	3.400

ت	الفقرات	عدد القيم الأقل من الوسيط	عدد القيم المساوية للوسيط	عدد القيم الأكبر من الوسيط	مستوى الدلالة لاختبار الإشارة	المتوسط الحسابي
	من قبل موظفي المصرف، وفحص السجلات الخاصة بتلك العمليات.					
9	تحليل ومقارنة التقارير باستخدام المعدلات والنسب للمصارف المماثلة ومعيار الصناعة في القطاع المصرفي.	6	10	9	0.023	3.200
10	قياس عدد مرات التقارير المرسله إلى الجهات الرقابية الحكومية.	1	11	13	0.014	3.640
	يساهم فحص عملية إعداد التقارير من قبل محاسبين جنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية.				0.049	3.413

وتشير نتائج التحليل الواردة بالجدول رقم (7) للفرضية الفرعية الثالثة للدراسة إلى أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (sig) لاختبار الإشارة لكل فقرة على حدة ولل فقرات ككل أقل من 0.05، وبذلك يمكن رفض الفرضية العدمية التي تنص على ((لا يساهم فحص عملية اعداد التقارير من قبل محاسبين جنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية))، وقبول الفرضية البديلة، ويؤيد ذلك أن قيمة المتوسط الحسابي للفقرات ككل يساوي 3.413 وهذا يدل على اتفاق اراء المبحوثين على أن فحص عملية اعداد التقارير من قبل محاسبين جنائيين يساهم في تطوير أساليب مكافحة غسل الأموال.

تحليل البيانات واختبار الفرضية الفرعية الرابعة

الجدول رقم (8) يوضح نتائج التحليل الإحصائي واختبار T للفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على "يساهم فحص ثقافة الشركة والحاكمة المؤسسية من قبل محاسبين جنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية" وذلك كما يلي:

جدول رقم (8) نتائج اختبار الإشارة للفرضية الفرعية الرابعة

ت	الفقرات	عدد القيم الأقل من الوسيط	عدد القيم المساوية للوسيط	عدد القيم الأكبر من الوسيط	مستوى الدلالة لاختبار الإشارة	المتوسط الحسابي
11	التأكد من مدى تغطية البرامج التدريبية للموظفين لمواضيع غسل الأموال، ومدى تكرار هذه الدورات.	5	9	11	0.039	3.480
12	مناقشة الموظفين والتأكد من حضورهم للجلسات التدريبية وتقييمهم للتدريب الخاص بغسل الأموال.	5	9	11	0.040	3.440
13	مدى إدراك الموظفين للبرامج التدريبية الخاصة بغسل الأموال.	6	7	12	0.037	3.400
14	فحص محاضر اجتماعات مجلس الإدارة للتأكد من اهتمام وتركيز مجلس الإدارة على مواضيع غسل الأموال واتخاذ قرارات عند وجود نقاط ضعف.	5	8	12	0.041	3.440

ت	الفقرات	عدد القيم الأقل من الوسيط	عدد القيم المساوية للوسيط	عدد القيم الأكبر من الوسيط	مستوى الدلالة لاختبار الإشارة	المتوسط الحسابي
	يساهم فحص ثقافة الشركة والحاكمة المؤسسية من قبل محاسبين جنائين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية.				0.042	3.440

وتشير نتائج التحليل الواردة بالجدول رقم (8) للفرضية الفرعية الرابعة للدراسة إلى أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (sig) لاختبار الإشارة لكل فقرة على حدة ولل فقرات ككل أقل من 0.05، وبذلك يمكن رفض الفرضية العدمية التي تنص على ((لا يساهم فحص ثقافة الشركة والحاكمة المؤسسية من قبل محاسبين جنائين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية))، وقبول الفرضية البديلة، ويؤيد ذلك أن قيمة المتوسط الحسابي للفقرات تساوي 3.440، وهذا يدل على اتفاق آراء المبحوثين على أن فحص ثقافة الشركة والحاكمة المؤسسية من قبل محاسبين جنائين يساهم في تطوير أساليب مكافحة غسل الأموال. تحليل البيانات واختبار الفرضية الرئيسية:

والجدول رقم (9) يوضح نتائج اختبار الفرضية الرئيسية بشكل متكامل والتي تنص على ((يساهم المحاسبون الجنائيون في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية))

جدول رقم (9) تحليل البيانات واختبار الفرضية الرئيسية

البيان	مستوى الدلالة لاختبار الإشارة	المتوسط الحسابي
يساهم المحاسبون الجنائيون في تطوير أساليب	0.004	7543.

	مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية
--	---

وتشير نتائج التحليل الواردة بالجدول رقم (9) للفرضية الرئيسية ككل إلى أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (sig) لاختبار الإشارة أقل من 0.05، وبذلك يمكن رفض الفرضية العدمية التي تنص على ((لا يساهم المحاسبين الجنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية)) وقبول الفرضية البديلة، ويؤيد ذلك أن قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.754، وهذا يدل على اتفاق آراء الباحثين بشكل عام على أن المحاسبين الجنائيين يساهمون في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال

النتائج :

قدمت هذه الدراسة لمحة عن بعض الجوانب المتعلقة بعمليات غسل الأموال والأساليب المستخدمة في مكافحتها، بالإضافة إلى توضيح كيفية مساهمة المحاسبين الجنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها ما يلي:

1. يمكن أن يساهم فحص المعاملات والسجلات من قبل محاسبين جنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية.
2. يمكن أن يساهم فحص عملية اتخاذ القرارات من قبل محاسبين جنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية.

3. يمكن أن يساهم فحص عملية اعداد التقارير من قبل محاسبين جنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسيل الأموال بالمصارف التجارية.
4. يمكن أن يساهم فحص ثقافة الشركة والحاكمية المؤسسية من قبل محاسبين جنائيين في تطوير أساليب مكافحة عمليات غسيل الأموال بالمصارف التجارية.

التوصيات

1. قيام الجهات الرقابية على القطاع المصرفي مثل مصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة بما يلي:
 - أ. تطوير معرفة القطاع المصرفي بأهمية ودور المحاسبين الجنائيين في مكافحة عمليات غسيل الأموال بالمصارف التجارية من خلال إقامة ورش العمل والندوات والمؤتمرات العلمية حول هذا المجال المحاسبي المهم.
 - ب. الاستفادة من تجارب الدول العربية والدولية من خلال التعاقد مع محاسبين جنائيين عرب ودوليين لمكافحة عمليات غسيل الأموال بالمصارف التجارية.
 - ج. إظهار الجدية والالتزام بمكافحة عمليات غسيل الأموال بالمصارف التجارية من خلال عقد الاجتماعات الدورية ووضع البرامج الرقابية اللازمة في هذا المجال بالإضافة إلى فرض عقوبات رادعة للمصارف التي تتم فيها عمليات غسيل أموال أو عمليات نقل مشبوهة للأموال.
 - د. تعزيز ثقافة الحوكمة والنزاهة والقيم الأخلاقية داخل القطاع المصرفي.
2. استحداث كافة الجهات ذات العلاقة بالتدريب المصرفي مثل معهد الدراسات المالية والمصرفية التابع لمصرف ليبيا المركزي أو مراكز التدريب المصرفي التابعة للمصارف التجارية برامج تدريبية متطورة تتضمن ما يلي:

- أ. برامج تدريبية وتأهيلية تتواءم التطورات العالمية في أساليب عمليات غسل الأموال وطرق مكافحتها، مع استخدام وسائل التقنية الحديثة لتعليم الجوانب التطبيقية ذات العلاقة.
 - ب. خطط دراسية متطورة لتعليم علوم ومعارف المحاسبة الجنائية اللازمة لإعداد محاسبين جنائيين متخصصين في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال بالاستعانة بالخبرات العربية والدولية في هذا المجال.
 - ج. تعزيز البحث العلمي في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال.
3. قيام الجامعات الليبية بتطوير البرامج التعليمية المحاسبية سواء أكانت جامعية أو دراسات عليا لتتضمن مجال المحاسبة الجنائية أسوة ببعض الدول العربية التي لها تجارب مفيدة في هذا المجال مثل مصر والسعودية والإمارات وقطر.

هوامش البحث:

- (1) رشيد، زياد عبد الكريم وعبد القادر عبد الوهاب عبد القادر، دراسة تحليلية لظاهرة غسل الأموال مع إشارة خاصة للعراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، العراق، 2016، ص2.
- (2) ديوان المحاسبة الليبي، التقرير العام لسنة 2017، طرابلس، ليبيا، 2017، ص10.
- (3) ديوان المحاسبة الليبي، التقرير العام لسنة 2016، طرابلس، ليبيا، 2016، ص50.
- (4) ديوان المحاسبة الليبي، التقرير العام لسنة 2017، مرجع سابق، ص292.
- (5) شاهين، علي عبد الله أحمد، الإستراتيجيات المصرفية لمكافحة غسل الأموال وسبل تطويرها - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد 17، العدد 2، 2009، ص1-22.

- (6) جميل، رافي نزار، دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال - دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفيدرالي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 2012، 73، ص 81-95.
- (7) الدوغجي، علي، دور الرقابة والتدقيق الخارجي في مكافحة غسل الأموال، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 73، 2012، ص 107-133.
- (8) الكبيجي، مجدي وائل، فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 2015، 1، ص 171-214.
- (9) أمين، دشتي خالد حمد، دور المحاسبة القضائية وتقنياتها في الحد من عمليات غسل الأموال وتهريبها - دراسة استطلاعية في عينة من مصارف أرييل، جامعة تكريت، كلية الاقتصاد والتجارة، مجلة تكريت للعلوم المالية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 42، 2018، ص 27-45.
- (10) غلاء، أبوبكر غلاء محمد، مدى إدراك العاملين بالمصارف التجارية الليبية للإفصاح المحاسبي في الحد من ظاهرة غسل الأموال - دراسة ميدانية على المصارف التجارية بمنطقة الجفرة، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد 1، العدد 2018، ص 64-82.
- (11) الجليلي مقداد أحمد وجميل رافي، دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال - دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفيدرالي، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد الثاني، العدد، 2012، ص 81-95.
- (12) سفر، احمد، المصارف وتبييض الأموال - تجارب عربية وأجنبية، اتحاد المصارف العربية، 2001، ص 19.
- (13) سوق الاوراق المالية الليبي، (بدون سنة نشر)، دليل مجابهة عمليات غسل الأموال لشركات الوساطة المالية، طرابلس، ص 3.

Available at: www.lsm.gov.ly

- (14) يمينيه، باشا ونعمان موني، دور البنوك في مكافحة ظاهرة غسل الأموال - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015، ص 17.
- (15) الفاعوري، أروى وإيناس قطيشات، جريمة غسل الأموال، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2002، ص 33-34.
- (16) حجازي، عبد الفتاح بيومي، جريمة غسل الأموال بين الوسائط الإلكترونية ونصوص التشريع، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 15.
- (17) الفاعوري، أروى وإيناس قطيشات، مرجع سابق، ص 18-19.
- (18) عبد الحميد، عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 236.
- (19) شاهين، علي عبد الله أحمد، مرجع سابق، ص 9.
- (20) السيسي، صلاح الدين حسن، غسل الأموال - الجريمة التي تهدد الاقتصاد الدولي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص 155.
- (21) عبد الرحمن، حامد عبد اللطيف، جريمة غسل الأموال وسبل مكافحتها، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية الملكية للشرطة، وزارة الداخلية، البحرين، 2012، ص 82.
- (22) العبد، حسام، غسل الأموال في الالفية الثالثة، مجلة البنوك الأردنية، العدد 9، 2001.
- (23) المرجع السابق.
- (24) قمبر، جميلة سعيد، قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس باقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية، مجلة الجامعة، جامعة الزاوية، العدد 16، المجلد 1، 2014، ص 216.
- (25) Prabowo, Ananto, (2016), Money Laundering and Forensic Accounting in Indonesia: postgraduate Perspective, International business management, Vol 23, N10, 2016, PP. 5633-5642.

- (26)Golden , Thomas W., et,al, (2006),A Guide To Forensic Accounting Investigation , New Jersey : John Wiley & Sons ,2006, Inc, p518.
- (27) جمعية الاختصاصيين المعتمدين في مكافحة غسيل الأموال، الدليل الدراسي لامتحان شهادة اختصاصي معتمد في مكافحة غسيل الأموالCAMS، ترجمة الشبكة الدولية لخبراء الالتزام الرقابي، ميامي، الولايات المتحدة،2007، ص233-244.
- (28)Golden , Thomas W., et,al, op. cit., pp.512-513.